

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

قدم في هذه القضية تمييزان :

الأول من المتهم /المميز

المميز ضده : الحق العام .

القرار المميز : قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٢/٩٢٥ الصادر بتاريخ

٢٠١٣/١٢/٣١ القاضي بتحريم المتهم بتهمة هتك العرض خلافاً المادة ٢/٢٩٨

عقوبات ومعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والنفقات

محسوبة له مدة التوقيف .

والثاني : من مساعد نائب عام الجنايات الكبرى :

المميز ضده :

القرار المميز : قرار محكمة الجنايات المشار إليه آنفاً فيما يتعلق بتعديل وصف التهمة

من جناية هتك العرض بحدود المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات إلى جناية هتك

العرض بحدود المادة ٢/٢٩٨ من القانون ذاته .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :

- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها ، حيث إن البيانات المقدمة لا تؤدي

إلى هذه النتيجة للأسباب التالية :

١. اقتصرت بيانات النيابة على أقوال المشتكية والتي عادت عن أقوالها وذكرت

أن المتهم لم يعتد عليها جنسياً وإن رجوعها عن أقوالها بعد أن تلت عليها

المحكمة أقوالها لدى المدعي العام كانت خشية إحالتها بشهادة الزور والتي جاءت

متناقضة في عدة مواقع ويشوبها الشك والغموض ولا يمكن الركون عليها كبينة .

٢. أخطأت المحكمة في قرارها بعدم الأخذ بأقوال شهود النيابة كل من والد المشتكية ووالدتها ، حيث تم استبعاد شهادتيهما دون أن تَعْلَل أو تتسبب ذلك ، حيث أكدا كل من والد المشتكية ووالدتها أمام المحكمة أن ابنتهما ذكرت لهما أن المتهم لم يعتد عليها إطلاقاً وهو ما توافق مع شهود الدفاع جميعاً ، أي أن بيئة النيابة والدفاع اتفقتا على نفي الفعل ، ورغم ذلك استبعدتهما المحكمة دون مبرر .

٣. أخطأت المحكمة ، حيث جاء قرارها مخالفاً للواقع والأصول والقانون وغير معلل ولم يبنى على أساس قانوني سليم ومقنع ، حيث إن القرار الجزائي يبنى على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين ، وإن اعتمادها على شهادة المشتكية والتي تراجع عن أقوالها لدى المحكمة والمتناقضة والكاذبة في عدة مواقع ولم تؤيد بأية بيئة أخرى .

٤. وبالتناوب ، وحيث إن شهادة الطبيبة الشرعية ذكرت أن الندب الموجودة على وحشية مقدم الفخذ ناتجة عن حرق قديم ، كما أفادت المشتكية وإن جميع الأعضاء التناسلية والغشاء سليمة تماماً ، وإن التسلخات على الجزء العلوي المحاذي لفتحة الشرج ممكن أن تكون مرضية وإن الكدمة ذات اللون البني قد مضى عليها أكثر من (٤٨) ساعة وأقل من أسبوع ، وهي مدة تجاوزت الوقت المزعوم من المشتكية ببقائها مع المتهم .

٥. ذكرت المشتكية إن المتهم أدخل قضيبه في مؤخرتها ، وأنها شعرت بالألم وأخذت تصرخ وأنها ذهبت إلى الحمام وشاهدت دماء تنزل من مؤخرتها ، وهو ما كذبه شاهددة النيابة الطبية الشرعية والتي ذكرت أن عموم أجزاء جسمها خالية من آثار الشدة والعنف ، ولو كان هناك إيلاج ونزف من الشرج لشاهدته الطبيبة الشرعية وأوردته في تقريرها خاصة أن الفترة بين الحادث المزعوم وكشف الطبيبة لم يتجاوز (٤٨) ساعة .

٦. أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بالبيئة الدفاعية ، حيث ثبت بكافة بيانات الدفاع أن الفترة التي قضتها المشتكية مع المتهم لا تتجاوز عشرة دقائق إلى ربع ساعة ، وهذا ما أيده أيضاً شهود النيابة كل من والد ووالدة المشتكية أمام المحكمة والتي تم استبعاد شهادتيهما دون مبرر قانوني .

٧. أخطأت المحكمة في قرارها ، حيث إن المشتكية لم تذكر شيء لذويها عن الاعتداء المزعوم وأنها افتعلت المشكلة لتبرر غيابها عن المدرسة عندما أخبرت المدرسة والدتها بغيابها في اليوم التالي ، مما يدل على كذب الواقعة وعدم

صحتها والتي جاءت أقوالها أمام المحكمة متناقضة ومشكوك فيها .
٨. جاء في قرار المحكمة على الصفحتين (١٠ و ١١) من القرار أن المحكمة كذبت المشتكية في عدة وقائع ذكرتها واستبعدت أقوالها في عدة مواقع فكيف للمحكمة أن تأخذ في وقائع أخرى تدين بها المتهم ولا يخفى على المحكمة (أن من يكذب مرة يكذب ألف مرة) .

الطلب :

لكل ما تقدم فإن المميز يلتزم من عدالتكم ما يلي :

- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم .
- ٢- وفي الموضوع ، نقض القرار المميز وإعلان براءة المميز عن التهمة المسندة إليه وبالتناوب اتخاذ القرار العادل الذي ترونه مناسباً .

وبتلخص سبب التمييز الثاني فيما يأتي :

١. أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على الواقع .

٢. التقرير الطبي يشير إلى وجود كدمات على الثدي الأيمن وتسليخات حديثة على الجزء العلوي المحاذي لفتحة الشرج يشير إلى حدوث إكراه وعنف .

الطلب : قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورد طعن المتهم موضوعاً وقبول الطعن المقدم من النيابة العامة .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

التهمة : جناية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات .

الوقائع :

الوقائع كما جاءت بإسناد النيابة العامة تتلخص بأنه في صباح يوم ٢٠١٢/٥/١٤ وأثناء توجه المجني عليها (مواليد ١٩٩٨/١٠/٢٨)

إلى مدرستها قابلها المشتكى عليه وكان يقود مركبته وتوقف بجانبها واخذ يتحدث معها واستغل صغر سنها واصطحبها بمركبته إلى شقته وجلسا في الصالون وفوجئت به يقترب منها ويحاول تقبيلها على فمها ورفضت ذلك ودفعته عنها إلا أنه أمسك بها وادخلها إلى غرفة النوم وشلحها جميع ملابسها ثم انزل كلسونها إلى أسفل وادخل قضيبه المنتصب في مؤخرتها وشعرت بألم شديد إلا أنه استمر بأفعاله حتى استمنى وبعدها عادت إلى منزل ذويها وفي اليوم التالي أخبرت الشاهدة (أمينة مكتبة المدرسة التي تدرس فيها المجني عليها) وتم الاتصال بذويها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة واحتصلت المجني عليها على تقرير طبي وتبين وجود تسلخات جلدية حديثة على الجزء العلوي المحاذي لفتحة الشرج جراء أفعال المشتكى عليه .

بالتدقيق،،، في أوراق القضية والبيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة أن واقعة القضية كما قنعت بها واطمأنت إليها واستقر في وجدانها بأنها تتلخص بأنه في صباح يوم ٢٠١٢/٥/١٤ توجهت المشتكية المولودة بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٨ إلى مدرستها وفي الطريق التقت بصديقة لها انفقتا على أن يتغيبا عن حضور المدرسة في ذلك اليوم ، وبالفعل أخذت المشتكية وصديقتها تسيران بالشوارع ولدى وصولهما لمنطقة مجمع الجنوب شاهدت المشتكية المتهم متوقفاً بسيارته بمجمع الجنوب حيث توجهت إليه المشتكية وطلبت التعرف عليه وأعطاه رقم هاتفه وبالفعل قام المتهم بذلك ثم عرض المتهم على المشتكية على أن يتجولا بالسيارة ووافقت المشتكية على ذلك في حين غادرت صديقتها لوحدها وأثناء تجولهما بالسيارة قام المتهم بتسليح المشتكية مريولها المدرسي ثم قام باصطحابها إلى إحدى الشقق وبعد أن دخلا للشقة جلسا في صالون تلك الشقة حاول المتهم تقبيل المشتكية على فمها إلى أنها دفعته عنها في البداية ثم قام المتهم بتسليح المشتكية قميصها والستيانة التي كانت ترتديها وبنطلونها بحيث أصبحت عارية من الملابس باستثناء الكلسون وبعد ذلك قام بإدخال المشتكية لغرفة النوم ثم شلح هو ملابسها ثم قام بتنزيل كلسون المشتكية وادخل قضيبه المنتصب في مؤخرتها واستمر بتحريك نفسه عليها إلى أن استمنى ثم قام بمسح قضيبه بفاين وبعد ذلك قامت المشتكية بالاستحمام حيث

شاهدت دماء تسيل من مؤخرتها ثم ارتدت ملابسها وقام المتهم باصطحابها وإعادتها للمدرسة التي تدرس بها ثم عادت المشتكية لمنزلها .

وفي اليوم التالي تم استدعاء المشتكية لإدارة المدرسة لسؤالها عن سبب غيابها في اليوم السابق فأخبرت معلمتها الشاهدة باعتداء أحد الأشخاص عليها جنسياً وعلى الفور قامت المعلمة بإخبار مديرة المدرسة الشاهدة التي عملت على استدعاء والددة المشتكية وإخبارها بما أخبرتهم به المشتكية وعندما حضرت والددة المشتكية قامت المشتكية بإخبارها بأن أحد الشباب قام باصطحابها إلى منزله وأنه اعتدى عليها جنسياً وبعد ذلك قامت والددة المشتكية باصطحاب المشتكية لمنزلها ثم قامت بإخبار والد المشتكية عما سمعته وعلى ذلك قدمت الشكوى .

من حيث التطبيقات القانونية :

وجدت المحكمة إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه باستدراج المشتكية وقيامه هناك برضاء من المشتكية بتقبيلها على وجهها وعلى صدرها وأثدائها وتشليحها لملابسها وقيامه بإدخال قضيبه المنتصب في مؤخرتها إلى أن استمنى إنما تتوافر بهذه الأفعال كافة أركان وعناصر جناية هناك العرض وفقاً للمادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات وليس جناية هناك العرض وفقاً للمادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات الواردة بإسناد النيابة وذلك على اعتبار إن أفعال المتهم السالف الإشارة إليها قد استطالت إلى عورات المجني عليها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديها والتي يحرص الناس على الذود عنها والحفاظ عليها ، اخذين بالاعتبار كذلك أن المجني عليها وبتاريخ حصول الواقعة لم تكمل الخامسة عشرة من عمرها بالإضافة إلى أن هذه الأفعال قد حصلت من المتهم بدون إكراه أو تهديد للمجني عليها وليس كما ذكرت المجني عليها بأقوالها بأنها لم تكن راضية عما فعله المتهم معها والمحكمة إذ تستبعد هذه الجزئية من أقوال المشتكية وذلك يعود للأسباب التالية :

١- جاء بالتقرير الطبي المنظم من الطيبة الشرعية بحق المجني عليها أن عموم جسم المجني عليها ندى خالٍ من آثار الشدة والعنف .فلو لم تكن راضيه لقاومت ودافعت عن نفسها ولظهر اثر تلك المقاومة على جسمها .

٢- كذلك وجدت إنه جاء بأقوال الشاهدة لدى المحكمة ((... وأنا لأنه عجنبي المتهم وافقت وطلعت معه في السيارة كما تذكر بأنه تم تشليحها مريول المدرسة عندما كانت مع المتهم في السيارة وقبل أن تصل إلى الشقة)) .

كما نجد إنه جاء بأقوالها الشرطية بأنها هي التي طلبت التعرف على المتهم وأنها ركبت معه بالسيارة وهي تعرف انه اصطحبها للشقة الواقعة بالطابق الثاني وإن المتهم عندما وصلا للشقة طلب منها أن تدخل بهدوء حتى لا ينتبه عليهما أحد .

بناءً على ما سبق نجد بأن المشتكية كانت هي المبادرة للتعرف على المتهم ولم تبد أي مقاومة عند تشليحها مريولها .

٣- كذلك وجدت إنه جاء بأقوالها الشرطية بأن المتهم قبلها وحسس عليها وشلحها ومص صدرها دون أن تذكر أنها قاومته أثناء ذلك ثم بعد ذلك تسترسل وتقول أنها قامت بدفعه عنها عندما شعرت بالوجع والألم عندما ادخل قضيبه فيها من الخلف وصارت تصرخ عندما أصبح يدخله ويطلعه .

ثم تعود وتذكر أمام المحكمة بأنها لم تكن راضية عما فعله المتهم معها وإنها قامت بدفشه عنها عندما حاول تقبيلها على فمها وحاولت إبعاده عنها عندما قام بتشليحها ملابسها أثناء وجودهما بالشقة وأنها عندما صرخت قام المتهم بالإمساك بيدها (وعص) عليها وعندما فعل ذلك سكنت .

وبهذا الخصوص وجدت أن هناك تناقض بين أقوال المشتكية الشرطية وأقوالها لدى المحكمة بهذه الجزئية فقط ، كما أن هذا القول من المشتكية أمام المحكمة لا يستقيم مع قولها بأنه أعجبت بالمتهم لذلك وافقت وذهبت معه بالسيارة وقولها لدى الشرطة بأنها لم تصرخ إلا عندما أوجعها بإدخال قضيبه في شرجها .

إضافة لما سبق وجدت المحكمة أن الشاهدة ندى ذكرت بأقوالها الشرطية بأن المتهم عندما أدخلها للشقة الواقعة بالطابق الثاني طلب منها الدخول بهدوء حتى لا ينتبه عليهما أحد مما يعني أنها لو لم تكن موافقة على ما كان يفعله المتهم بها لأحدثت صراخاً أو صوتاً لجلب أنظار المجاورين لعلمها بأنهم موجودين إلا أنها لم تفعل إذ لو فعلت كما ذكرت بأقوالها لدى المحكمة لعلم المجاورين بما حدث!!

٤- كذلك وجدت بأن المشتكية تذكر بأن الممارسة الجنسية بينهما استمرت ساعة كاملة ثم جلست لدى شقة المتهم ساعتين أخريين فلو لم تكن راضية عما حدث هل كانت ستجلس معه هذه المدة الطويلة !! .

بناءً على كل ما سبق فإن المحكمة وجدت أن ما حدث من ممارسات جنسية بين المتهم والمشتكية ، كان برضاء من المشتكية ولم يكن بناءً على تهديد أو عنف من المتهم مما يتعين معه تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

١- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم

من جنابة هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٦) عقوبات لتصبح جنابة هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات .

٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنابة هتك العرض وفقاً للمادة

(٢/٢٩٨) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بالمادة ٣٠٨ مكررة من قانون العقوبات عدم الأخذ بإسقاط والد المشتكية لحقه الشخصي كسبب مخفف تقديري عن المجرم كون أن المجرم قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره في حين أن المجني عليها لم تتجاوز الثامنة عشرة .

وعن أسباب الطعن التمييزي المقدم من المتهم

ورداً على هذه الأسباب وتتصب على تخطئة المحكمة بوزنها لبيّنات النيابة والبيئة الدفاعية والأخذ بأقوال المشتكية المتناقضة .

وفي ذلك نجد إن المشرع ترك لمحكمة الموضوع الحرية التامة في الأخذ بما تقتنع به من البيئة وطرح ما عداه وفقاً لأحكام المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

إلاّ أنّ ذلك مقيد بسلامة التقدير والاستدلال فإن كانا غير سليمين فإن الحكم الصادر نتيجة لذلك يكون خاضعاً لرقابة محكمة التمييز .

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى اعتمدت في حكمها على شهادة المشتكية . حيث عادت عن أقوالها لدى المدعي العام أمام المحكمة وذكرت أن المتهم لم يعتد عليها - وبعد أن ذكرتها المحكمة بشهادتها أمام المدعي العام ذكرت أنها صحيحة وهذا بحد ذاته يشكل تناقضاً بيناً في شهادة المشتكية .

كما أن المشتكية في أقوالها الشرطية بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥ ذكرت أنها تعرفت على المتهم قبل أسبوع من تاريخ الحادث في ٢٠١٢/٥/١٤ ثم ذكرت بشهادتها أمام المدعي العام المأخوذة بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ أنها تعرفت على المتهم أثناء ذهابها إلى المدرسة الساعة الحادية عشرة ظهراً بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤ إلا يشكل ذلك تناقضاً في أقوالها .

بالإضافة إلى ذلك نجد إن المحكمة لم تأخذ بشهادة والد ووالدة المشتكية - علماً بأن هذين الشاهدين ذكر بشهادتيهما أن ابنتهما ذكرت لهما أن المتهم لم يعتد عليها .

كما أن المحكمة لم تأخذ بالبيئة الدفاعية حيث الثابت من شهادات هؤلاء الشهود أن المتهم والمشتكية لم يغادرا منطقة مجمع الجنوب بالسيارة إلا بحدود عشرة دقائق أو ربع ساعة .

كما أن المحكمة أخذت بجزء من أقوال المشتكية واستبعدت أجزاء أخرى دون أن تعلل أو تبرر ذلك .

وحيث إن ما توصلت إليه المحكمة يشكل تناقضاً في الحكم من البينة التي سمعتها ولم تناقشها - وحيث إن الواقعة يجب أن تستخلص استخلاصاً سائغاً ومقبولاً من خلال بينات الدعوى (بينات النيابة والبينة الدفاعية) .

وحيث جاء الحكم المطعون فيه خالياً من التعليل والتسبيب ولم تناقش فيه بينات الدعوى مناقشة مستفيضة فإنه يستوجب النقض لمخالفته لأحكام المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذا ودون الحاجة للرد على أسباب الطعن المقدم من مساعد نائب عام الجنايات الكبرى في هذه المرحلة نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٥ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د.